

العنوان:	التاريخ الاقتصادي : مدارسه ومناهجه
المصدر:	أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب
الناشر:	جامعة الحسن الثاني - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق
المؤلف الرئيسي:	العيادي، محمد
المجلد/العدد:	مج1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
مكان انعقاد المؤتمر:	الدار البيضاء
الهيئة المسؤولة:	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق - جامعة الحسن الثاني
الشهر:	فبراير
الصفحات:	45 - 80
رقم MD:	731601
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التاريخ، التاريخ الاقتصادي
رابط:	<a href="https://search.mandumah.com/Record/731601">https://search.mandumah.com/Record/731601</a>

## التاريخ الاقتصادي : مدارسه ومناهجه

ذ. محمد العيادي

كلية الآداب - الدار البيضاء 1

إن خطاب وصناعة المؤرخ يخضعان لتطور وتبدل مستمرين، شأنهما في ذلك شأن الظاهرة التاريخية ذاتها، فاهتمامات المؤرخين ومواضيع أبحاثهم، ناهيك عن مناهجهم وتقنيات دراساتهم، تتطور وتتجدد باستمرار وبايقاع تزداد سرعته يوما بعد يوم.

هناك عاملان أساسيان يتدخلان في عمليتي التطور والتجديد اللتين عرفهما ويعرفهما الخطاب التاريخي وصناعة المؤرخ، وهما عاملان قد لا يكونان خاصين بخطاب وصناعة المؤرخ، ولكن تأثيرهما يظهر بوضوح في هذا الميدان.

العامل الأول يتجلى في الارتباط القائم بين الخطاب التاريخي والتاريخ ذاته، أي الارتباط الموجود بين محتوى الخطاب التاريخي والمشاكل والهموم التي تواجه الناس والمفكرين منهم خاصة في كل فترة من فترات التحول التي يعرفها المجتمع الإنساني، وهذا الارتباط هو الذي يحدد ميادين واهتمامات المؤرخين في كل فترة من فترات التطور هاته.

العامل الثاني هو تبادل التأثير فيما بين العلوم، والتداخل الحاصل بين مختلف أصنافها. فكلنا يعلم مدى الإغراء الذي مارسه ولا زالت تمارسه مناهج العلوم الرياضية والفيزيائية على الباحثين في ميادين علوم الإنسان، إلا أن البعض لا يزال يتجاهل التداخل الموجود بين علوم الإنسان بمختلف أنواعها، كما يتجاهل دور هذا التفاعل في تطوير وتجديد صناعة المؤرخ.

ويكفي أن نشير هنا إلى التداخل الموجود اليوم بين ميدان البحث التاريخي وميادين البحث السوسيولوجية والأنثروبولوجية والسيكولوجية... الخ وما أدى إليه من تجديد في إشكاليات ومناهج المؤرخين. وهو تجديد شبيه بالتجديد الذي عرفه التاريخ في النصف الأول من القرن الحالي تحت تأثير الجغرافية البشرية عند فيدال دولابلاش Vidal de la Blache وسوسيولوجية دوركهايم Emile Durkheim واقتصاد فرانسوا سيميان François Simiand. ولا أدل على أهمية التداخل بين صناعة التاريخ وعلوم الإنسان اليوم، من بروز تخصصات تجمع بين التاريخ من جهة وهذا التخصص أو ذاك من علوم الإنسان من جهة أخرى: الديموغرافية التاريخية، الأنثروبولوجية التاريخية، التاريخ الاقتصادي، علم النفس التاريخي... الخ.

إن الجهل بالتداخل الموجود بين إشكاليات الخطاب التاريخي وقضايا الوقت، وعدم الوعي بالتداخل الحاصل بين ميدان التاريخ وميادين العلوم الأخرى، وخاصة منها علوم الإنسان، قد يؤديان بصاحبهما إلى العجز عن استيعاب مستجدات حقل البحث التاريخي وصناعة المؤرخ كما قد يؤديان به إلى توهم الانتماء إلى حقل لم يعد تكوينه يستجيب لا للاهتمامات ولا للمهارات التي أصبح يتطلبها اليوم الانتماء لهذا الحقل: «أخبرني عن التاريخ الذي تكتبه، أخبرك من تكون». (1)

إن الغرض من مداخلتنا هاته ليس هو دراسة الارتباط الوطيد بين الخطاب التاريخي والواقع التاريخي المعاش، ولا هو إبراز التفاعل المتزايد بين علم التاريخ وعلوم الإنسان الأخرى، إن غرضنا محصور في محاولة تقديم نمط من أنماط صناعة التاريخ المعاصر ونعني بذلك التاريخ الاقتصادي، وهو ميدان تاريخي حديث نسبيا يبرز فيه بوضوح أثر تدخل العاملين المشار إليها أعلاه.

---

"Dis-moi l'histoire que tu écris, je te dirais qui tu es". Pierre Chaunu, histoire quantitative, his- ( 1  
toire serielle, ed Armand Colin, 1978; P. 142.

## أنماط التاريخ الاقتصادي

نبادر إلى القول بأن التاريخ الاقتصادي ليس نوعاً واحداً بل هو في الواقع اتجاهات تاريخية اقتصادية متعددة يتميز كل منها بطبيعة إشكالياته ونوعية مناهجه وطرقه.

ويمكن حصر اتجاهات التاريخ الاقتصادي هذه في أربع مدارس تاريخية اقتصادية هي:

أ - المدرسة «الكلاسيكية»: وهي أول نمط للتاريخ الاقتصادي ويمكن إرجاع بدايتها إلى سنوات 1929/1930. ومن أعلامها الأساسيين فرانسوا سيميان وإرنست لابروس Ernest Labrousse وفيرنان بروديل (Fernand Braudel).

ب - مدرسة التاريخ الاقتصادي الكمي: وهي اتجاه في التاريخ الاقتصادي نشأ سنة 1950 ويمثله كل من سيمون كوزني (Simon Kuznet) وجان ماركز يفسكي (Jean Marczewski).

ج - مدرسة التاريخ الاقتصادي الجديد: ويقصد بها المدرسة الأمريكية في التاريخ الكمي، وهي مدرسة فرضت سيطرتها ابتداء من سنة 1960، ويمكن اعتبار الباحثين الأمريكيين روبرت فوجل (Robert Fogel) وستانلي إنجرمان (Stanley Engerman) أهم الممثلين لهذا الاتجاه.

د. تاريخ المجموعات الإحصائية المنسجمة والمنظمة: المقصود بهذا الاتجاه هو التاريخ المسمى باللغة الفرنسية L'histoire serielle. وهو اتجاه يتميز بالاستعمال المكثف لمناهج التكميم الرياضية والإحصائية لدراسة مواضيع غير اقتصادية. وهي مواضيع متعلقة بالحضارة كالعقليات والعواطف، وفي مقدمة أعلام هذا الاتجاه اليوم نجد المؤرخ الفرنسي بيير شوني (Pierre Chaunu).

نعود الآن بالتفصيل إلى كل مدرسة على حدة، حتى نحدد بدقة الملامح والمميزات الأساسية لكل اتجاه من هذه الاتجاهات.

## التاريخ الاقتصادي.. الكلاسيكي أو «الكيفي».

نطلق وصف «كلاسيكي» على هذا الاتجاه تمييزاً له عن الاتجاه الأمريكي المسمى بالتاريخ الاقتصادي الجديد (New Economic History)، كما نسميه بالتاريخ الاقتصادي «الكيفي» لأنه لا يستعمل مناهج التكميم إلا في صورتها البسيطة بالمقارنة مع التاريخ الكمي. ويمكن العثور على النواة الأولى للتاريخ الاقتصادي «الكلاسيكي» هذا في نهاية القرن التاسع عشر حيث بدأ الاهتمام بالظاهرة الاقتصادية يظهر في شكل فصول خصصها المؤرخون للجانب الاقتصادي ضمن مؤلفات تاريخ الدول السياسي (2). ويربط مؤرخو الخطاب التاريخي ظهور الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي في هذه الفترة بالتحولات التي عرفتتها المجتمعات الصناعية في المرحلة الموالية لثورة السكك الحديدية. يضاف إلى ذلك أن ظهور التاريخ الاقتصادي كان معاصراً وبالتالي متأثراً بالتطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي خاصة مع فيلغريدو باريتو (Vilfredo Pareto) (3) (1848-1923) والهامشيين. كما زامن هذا التطور الوعي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للأزمة سواء عند منظري

---

(2) لم يكن الاهتمام الناشئ بالظاهرة الاقتصادية اهتماماً مركزياً بل اهتماماً ضعيفاً يدل عليه الحجم المتواضع المخصص لهذا الباب في كتب التاريخ، إذ لم يكن حجم كل من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي زيادة على التاريخ الفني والفكري يأخذ أكثر من خمس حجم المؤلفات التاريخية العامة في نفس الوقت الذي كان فيه التاريخ السياسي الحداثي لوحدته يأخذ الأربعة أخماس الباقية. ومن الأمثلة على ذلك المؤلفات التاريخية التي تركها إرنست لافيس (Ernest Lavisse) (1842 - 1922).

(3) عالم اقتصاد وباحث سوسيولوجيا إيطالي. بعد أن حصل على الدكتوراه في العلوم التي كان موضوعها هو توازن الأجسام الصلبة، اتجه اهتمامه إلى الاقتصاد السياسي حيث أصبح أستاذاً له في جامعة لوزان التي سيشغل فيها ابتداء من سنة 1912 كرسي علم الاجتماع. حاول أن يجعل من الاقتصاد علماً موضوعياً فقام بصياغة نظريته المعروفة باسم (L'optimum économique) حيث أكد على النسبية في نظام التبادل الحر. اعتبر (باريتو) الاقتصاد السياسي جزءاً من علم الاجتماع الذي عرفه بأنه الدراسة الموضوعية للأفعال البشرية التي يجب أن تميز في كل سلوك بين الجانب المنطقي "Aspect logique" والجانب اللاعقلاني "Aspect irrationnel" الذي اعتبره أساس الحياة الاجتماعية. قسم (باريتو) في تصوره للمجتمع بين النخبة والشرائع الاجتماعية الأخرى، كما أكد ضرورة حركية النخبة "La circulation des élites" كشرط للتوازن الاجتماعي. أهم مؤلفاته: Cours d'économie politique (1896); Manuel d'économie politique (1906); Traité de sociologie générale (1916).

الاقتصاد السياسي الليبرالي (Clement Juglar) (4) (1819 - 1905) أو عند معارضتهم الماركسيين. ومع أن الوعي بأهمية الظاهرة الاقتصادية قد برز منذ منتصف القرن التاسع عشر إلا أنه ظل وعيا بسيطا ضمنيا لم يظهر بشكل واضح إلا مع نهاية القرن التاسع عشر حيث بدأت تتكون استريوغرافية اقتصادية مستقلة. ولقد ساعد على ذلك جملة من الأحداث يمكن إجمالها فيما يلي:

\* الأزمة الكبرى لسنوات 1873/1874، 1900/1905 ودورها الهام في بروز الوعي الاقتصادي والاهتمام بالظاهرة الاقتصادية.

\* أهمية أزمة أئمة المواد الزراعية وجمود أثمان المنتجات الفلاحية في مجتمعات يلعب فيها القطاع الفلاحي دورا هاما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

\* اعتماد جزء من النخبة المثقفة - إما جزئيا وإما كلياً - على الفلاحة في معاشها (مثال: Vicomte d'Avenel) في وقت عرف فيه الريع العقاري انخفاضاً محسوساً مرتبطاً بالانخفاض الذي عرفتة أئمة المواد الزراعية.

\* أهمية التوترات التي صاحبت الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة من مراحل التطور الصناعي.

كل هذه العوامل والظروف ساهمت في بروز الوعي بأهمية الظاهرة الاقتصادية وكان لها بالتالي أثر في ظهور التاريخ الاقتصادي. غير أن التأثير الذي مارسه العوامل المشار إليها أعلاه على الإنتاج الفكري لم يكن تأثيراً مباشراً ولا ميكانيكياً، بل كان تأثيراً بطيئاً وغير مباشر يدل عليه

---

(4) طبيب واقتصادي فرنسي عرف خاصة بكتابه:

- Des crises commerciales et de leur retour périodique en France, en Angleterre et aux Etats-Unis (1862).

وفي هذا الكتاب قدم (جوجلار) إحدى التحليلات الدقيقة الأولى للنشاط الاقتصادي حيث أكد بصفة خاصة على الانتظام النسبي لعودة الأزمات الاقتصادية.

البطء الذي ظهر به الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي. وهو بطء يمكن تفسيره بالضعف الذي كان يميز وسائل الاتصال والتواصل، هذا الضعف الذي سيُزول مع التطور الهائل الذي ستعرفه هذه الوسائل في القرن العشرين.

وسيعرف التاريخ الاقتصادي ثورة حقيقية وعميقة خلال سنوات 1929/1930. وهي كما نعلم سنوات بداية الأزمة الاقتصادية الكبرى في الغرب الرأسمالي. ومن المؤلفات التي تعبر بوضوح عن الارتباط بين أحداث التاريخ المعاش - خاصة الأزمة ومضاعفاتها - وإشكاليات الكتابة التاريخية، كتاب فرانسوا سيميان المنشور سنة 1932 تحت عنوان:

Alcan). Les fluctuations économiques à longues périodes et la crise mondiale (Paris,

وبالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، عرفت هذه الفترة كذلك أزمة ديموغرافية حادة (1930-1939). وقد كانت هذه الأزمة من العمق والاتساع بحيث شملت كل الميادين بما فيها الميدان الديني(5).

كما أن سنوات 1929-1939 سجلت نهاية نمط من النمو (نمو القرن 19) المعتمد على الربط بين المساحة - المجال وعدد السكان، أي بين الجغرافية (المجال) والديموغرافية (السكان) وبداية نمط النمو المعتمد على الربط بين النمو والاختراع.

وبقدر ما تأثر التاريخ الاقتصادي بالأزمة الاقتصادية والآلام التي رافقتها، فقد تأثر كذلك بالتحولات والاكتشافات التي عرفها الميدان الفكري عامة والعلمي بخاصة. ويقارن بيير شوني التحولات الفكرية التي عرفها ميدان التاريخ سنوات 1929/1930 بالتحولات الفكرية التي عرفت بداية القرن في ميدان الفيزياء مع اكتشاف نظرية النسبية المحدودة ونظرية

---

(5) تعتبر كتابات K. Barth ابتداء من 1933 أحسن تعبير عن الأزمة الدينية هذه. كما أن هذه الكتابات كانت انطلاقاً لما يعرف باللاهوت الجدلي (La théologie dialectique) الذي ظهر فيما بعد في الولايات المتحدة الأمريكية على يد تلامذة (K. Barth) من المهاجرين الألمان.

الكوانطا. وأحسن تعبير عن التحولات التي عرفها ميدان الكتابة التاريخية هو ميلاد المدرسة الحديثة في التاريخ، وهي مدرسة تميزت بانفتاحها على علوم الإنسان الأخرى(6). ولقد برز هذا الانفتاح على مستويات ثلاث:

- مستوى المقولات الكبرى المستعارة من السوسيولوجيا والتي فرضت نفسها في ميدان التاريخ (الطبقة، النخبة، الرأسمالية الفيودالية... إلخ).  
- مستوى المفاهيم النظرية (مفهوم البنية، مفهوم الظرفية، مفهوم الأزمة... إلخ).

- مستوى المناهج التكميلية الحسابية والإحصائية، والتقنيات السوسيولوجية، كتقنية العينات، وتحليل المضمون، بالإضافة إلى التقنيات الإعلامية واستعمال الحاسوب، وقد نتج عن هذا التقارب المتزايد بين صناعة التاريخ وعلوم الإنسان الأخرى أن راجع المؤرخون، أو على الأصح البعض منهم، مسلماتهم وأعادوا ترتيب أثاث بيتهم، وذلك بإحداث تغييرات متعددة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

إحداث تغيير جذري في موضوع التاريخ وذلك بتحويل اهتمام المؤرخ من الخاص إلى العام ومن الحدث إلى البنية ومن الفرد المنعزل إلى الإنسان وسط المجتمع.

"Tout ce qui, était à l'homme, dépend de l'homme, sert à l'homme, exprime l'homme; signifie la présence, l'activité, les gestes et la façon d'être de l'homme."

وهكذا أصبح التاريخ، حسب هذا الاتجاه، علما للإنسان في شموليته وما يميز علم الإنسان هذا عن علوم الإنسان الأخرى، خاصة السوسيولوجيا، حسب هؤلاء المؤرخين، هو:

(6) التجديد الذي عرفه ميدان التاريخ في هذه المرحلة كان عاما، فبالإضافة إلى مدرسة الحوليات في فرنسا، عرفت الكتابة التاريخية في الولايات المتحدة الأمريكية نفس التجديد تحت تأثير باحثين سوسيولوجيين أمثال ميرتون (Merton) وبارسون (Parsons)، ولازار سفيلد (Lazarsfeld). وعلماء اقتصاديين مثل سيمون كوزنيه (Simon Kuznets) وباحثين سياسيين مثل لبست (Lipset). وقد نتج عن تأثر التاريخ بالعلوم الاجتماعية هذا ثورة داخلية في ميدان التاريخ يمكن التعرف على بعض ملامحها بالرجوع إلى المراجع التالية.

- Thomas Cochran. The inner Révolution. Essays on the social sciences in history (1964).
- James Malin: On the nature of history: Essays about history and Dissidence (1954).
- William Aydelotte: "Quantification in history" (1966)



\* أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار، وهذا ما يعبر عنه فردريك مورو (Frederic Mauro) عندما يقول:

"L'histoire est la projection des sciences sociales dans le passé(8).

\* توسيع مفهوم الوثيقة وتجديد كيفية استنتاجها(9)

\* استعمال مكثف لأغلب التقنيات المستخدمة في ميادين علوم الإنسان بمختلف اتجاهاتها، وإلى هذه المسألة يشير مارك بولوخ عندما يؤكد عدم كفاية التقنيات والعلوم الملقنة في زمانه لطلبة التاريخ في الجامعات الفرنسية.

"Il est bon, à mon sens, il est indispensable que l'historien possède au moins une teinture de toutes les principales techniques de son métier [...] la liste des "disciplines auxiliaires" dont nous proposons l'enseignement à nos débutants est beaucoup trop courte"(10).

فبالإضافة إلى تعلم العلوم المساعدة التقليدية (الابغرافية، الفيلولوجية، الإركيولوجية، الباليوغرافية.. إلخ) يرى بلوخ أنه يجب دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى كالجغرافية والاثنوغرافية والديموغرافية والاقتصاد والسيوسولوجية واللسانيات. وفي حالة استحالة تكوين مؤرخ متمكن من كل هذه العلوم لابد من تكوين فرق للبحث متعددة التخصصات:

"Point d'autre remède alors que de substituer à la multiplicité des compétences chez un même homme [l'historien], une alliance des techniques pratiquées par des érudits différents, mais toutes tendues vers l'élucidation d'un thème unique, cette méthode suppose le consentement au travail par équipes"(11).

وإذا ما أردنا اختيار عمل معبر عن التحول الذي عرفه ميدان الكتابة التاريخية، فلن نجد أحسن من مجلة الحوليات الفرنسية، وهي المنبر البارز للمدرسة التاريخية الجديدة. والعنوان الأول الذي أخذته هذه المجلة عند

(7) Marc Bloch, vers une autre histoire, P. 428.

(8) قول ورد عند براكوج (Geoffrey Barraclough) في كتابه: Tendances actuelles de l'histoire, Paris, Flammarion, 1980, p. 110.

(9) الوثيقة كما يرى (مارك بلوخ) عبارة عن شاهد والشاهد بطبعه نادرا ما يتكلم دون استنتاجه. وعملية الاستنتاج هذه لكي تكون ناجعة، يجب أن تتم حسب استمارة أسئلة (Questionnaire). وهي تقنية مجربة في ميدان السوسولوجية!

(10) Marc Bloch: Apologie pour l'histoire, ed. Armand Colin, 1974 (7e ed.) P. 65

(11) نفس المرجع، ص 66.

صدورها وحده أحسن تعبير عن التحولات التي عرفها ميدان البحث التاريخي في فترة 1930-1929. (Annales d'histoire économique et sociale) 12. ولقد كان لهذه المجلة تأثير كبير على المؤرخين، خاصة في فترة 1939-1929، ولازال هذا التأثير ساري المفعول إلى اليوم. ولقد كان للثورة التي عرفها ميدان الكتابة التاريخية صدى عميق داخل التاريخ الاقتصادي، إذ شكلت سنوات 1930/1929 سنوات تحول داخل هذا الاختصاص. وهو تحول تجلّى بصفة خاصة في أعمال فرانسوا سيمييان (F. Simiand) وإرنست لابروس (E. Labrousse) ثم فيرنان بروديل (F. Braudel)، وهم مؤرخون فرنسيون اشتهر كل واحد منهم باجتهاداته في هذا الميدان.

### \* فرنسوا سيمييان (13) ونظرية الدورات المنتظمة :

فرانسوا سيمييان عالم سيوسولوجي وباحث اقتصادي كان له دور كبير في تجديد صناعة التاريخ. فهو ينتمي إلى جيل مارك بلوخ ولوسيان

(12) حملت المجلة عند تأسيسها سنة 1929 من طرف مارك بلوخ ولوسيان فيفر في مدينة ستراسبورغ، اسم (Annales d'histoire économique et sociale). غير أنها في فترة 1939/1941، ثم بعد ذلك في سنة 1945 حملت اسم (Annales d'histoire sociale). أما في فترة 1942/1944 فقد حملت المجلة اسم: Mélanges d'histoire sociale. وكان هذا التغيير الأخير نتيجة لقوانين فيشي التي فرضت حذف اسم مارك بلوخ من غلاف المجلة لكونه يهودياً. وقد أراد مارك بلوخ توقيف المجلة، غير أن لوسيان فيفر استمر في إصدارها، كما أن بلوخ استمر في كتاباته في المجلة تحت اسم مارك فوجير (Marc Fogere). وفي سنة 1946 (بعد وفاة مارك بلوخ سنة 1944) أصبحت المجلة تحمل اسم: (Annales: Economies, sociétés, civilisations)

وبالرجوع إلى العدد الأول من المجلة نلاحظ أن مؤسسي الحوليات عملوا على تكسير عقلية التخصص وتشجيع وحدة العلوم الإنسانية وهو توجه عبرت عنه كذلك تشكيلة لجنة تحرير المجلة عند تأسيسها. فبالإضافة إلى المؤرخين (H. Hausser, A. Piganiol, G. Espinas, H. Pirenne) نجد عالم الاجتماع (M. Halbwachs) والسياسي (A. Siegfried) والجغرافي (A. Demangeon)

(13) فرانسوا سيمييان (1873-1935) فيلسوف تخرج من المدرسة العليا للأساتذة حيث تتلمذ على يد كل من ليفي برول (Levy Bruhl) وإميل دوركهايم (Emile Durkheim). اهتم بسوسولوجيا العمل وساهم في عمل مجموعة المثقفين الاشتراكيين، كما شارك في تأسيس مجلة (L'année sociologique) سنة 1898 وتقلب في عدة مناصب إدارية، كما شغل عدة وظائف علمية في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا وفي معهد فرنسا حيث درس تاريخ الشغل.

فيفر. وقد اعتبرته مجلة الحوليات أحد المرشدين للمدرسة الجديدة في التاريخ. وتجلّى تأثير فرانسوا سيميان على مدرسة الحوليات في تنظيره لمكانة التاريخ وسط العلوم الاجتماعية وكذلك في تمكينه المؤرخين من نماذج التحليل التي تدمج بين عمل باحث السوسيولوجيا والاقتصادي والمؤرخ. ويكفي التذكير هنا بالصدى العميق الذي تركته مقالاته المشهورة: *Méthode historique et Science sociale*

وهي مقالة نشرت أول مرة سنة 1903 في مجلة: *Revue de synthèse historique* ثم أعادت مجلة الحوليات نشرها دون أي تغيير سنة 1960. وكانت هذه المقالة ردا قاسيا على شارل سينوبوس (Charles Seignobos) (1854-1942) ونقدا لاذعا للأطروحات الواردة في كتابه:

*Les méthodes historiques appliquées aux sciences sociales*

وينتقد فرانسوا سيميان في مقالته المذكورة ما أسماه «بأوثان قبيلة المؤرخين» "Les idoles de la tribu des historiens"

وهو يقصد بذلك تقديس المؤرخين التقليديين في دراساتهم «الفرد» و«السياسة» و«الكرونولوجيا». فالسياسة شكلت عند المؤرخين منذ القدم الموضوع المتميز والعنصر الأساسي الذي سيطر على ألبابهم فبالغوا في الاهتمام بأحداثها ورجالها ومغامراتهم الدبلوماسية والعسكرية. كما يأخذ فرنسوا سيميان على المؤرخين التقليديين تركيزهم على الفرد وتصوير التاريخ كأنه تاريخ أفراد عوض الاهتمام بالمجتمع وبالفرد داخل هذا المجتمع. وهي عادة جعلت المؤرخين يؤلفون كتاباتهم ويمحورون أعمالهم حول شخص وليس حول مؤسسة اجتماعية أو ظاهرة اجتماعية. ونفس النقد يوجهه سيميان إلى تركيز المؤرخين على «الكرونولوجيا» وهو عيب يجعلهم، حسب سيميان، يضيعون في محاولات عقيمة للبحث عن الأصل مركزين على الأحداث الجزئية والاستثناء عوض البدء بدراسة وفهم الظواهر الاجتماعية والإنسان «العادي» في حياته اليومية.

ولقد عمل سيميان جاهدا على تحويل التاريخ من دراسة للفرد تهتم بالأبطال والعظماء إلى علم وضعي للمجتمع يقوم بدراسة الأحداث المنتظمة عوض التركيز على الوقائع العارضة، وبالتركيز على المجتمع عوض

الاقتصار على الفرد. وعلم المجتمع هذا كما رسم ملامحه سيميان يتجاوز الحدود المعروفة لمبحث التاريخ. إلا أن التاريخ يلعب دوراً أساسياً داخل هذا العلم الذي يسعى إلى توحيد العلوم المهتمة بالمجتمع. ودور التاريخ داخل هذا العلم هو إعطاء العمق الزمني لدراسة المجتمع الإنساني وجعل التاريخ مخبراً لتمحيص الفرضيات من خلال استحضار الماضي. ولقد تلقى المؤرخون التقليديون محاولة (سيميان) لبناء علم اجتماعي واحد، يؤلف بين كل العلوم الاجتماعية، ويقوم بإبراز العلاقات الثابتة (القوانين) في الواقع الاجتماعي محاولاً الجمع بين المقاربة التزامنية (Synchronie) والمقاربة لتعاقبية (Diachronie) لهذا الواقع، ببرودة كبيرة. إلا أن مدرسة الحوليات بعد ثلاثين سنة تقريباً من نشر المقالة، ستجعل من آراء (سيميان) برنامج عمل لمؤرخيها، كما ستصبح مجلة الحوليات منبراً لهذه الآراء. وبذلك سيتم الشروع في محاولة توحيد العلوم الاجتماعية في إطار التاريخ بعد أن عمل سيميان على تحقيق نفس الوحدة في إطار السوسيولوجيا. ولقد ركز سيميان أبحاثه السوسيولوجية والاقتصادية على مسألة الأجر (Le salaire)، سواء في أطروحته المنجزة سنة 1904 والمنشورة سنة 1907 تحت عنوان:

Le salaire des ouvriers des mines de charbon en France, contribution à l'étude économique du salaire.

أو في كتابه:

Le salaire, l'évolution sociale et la monnaie (1932)

ولم يتوقف (سيميان) في كل أبحاثه (14) عن طرح الإشكاليات المنهجية سواء من خلال استعماله للإحصائيات أو من خلال لجوئه إلى طرق

(14) من جملة مؤلفات فرانسوا سيميان نذكر:

- Statistique et expérience: remarques de Méthode (Paris, Rivière, 1922).

- Cours d'économie politique (1928-1931) (Paris, 1930-1932).

- Le salaire, l'évolution sociale et la monnaie: essais de théorie expérimentale du salaire (Paris, 3 vol, Alcan, 1932).

- Recherches anciennes et nouvelles sur le mouvement général des prix du XVI<sup>e</sup> siècle au XIX<sup>e</sup> siècle. (Paris, 1933).

- Les Fluctuations économiques à longue période et la crise mondiale (Paris, Alcan, 1932).

التمحيص السوسيولوجية أو من خلال إغناء أبحاثه بالجوء إلى السوسيولوجية والاقتصاد والتاريخ. وكان هدف سيميان هو بناء نظرية للنشاط الاقتصادي في المجتمعات المعاصرة. وتحت تأثير المدرسة الوضعية، كان سيميان يرى أن سلوك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين خاضع لقانون، وهو بالتالي قابل للضبط والتحديد.

ومن خلال هذا التوجه وهذه الدراسة بنى سيميان نظريته الشهيرة، في التاريخ الاقتصادي، عن الدورات المنتظمة (Les cycles). وهي نظرية تميز بين دورات التوسع (Cycles d'expansion) (Phases A)، ودورات الأزمة والتراجع (Cycles de recession) (Phases B)، وهي دورات منتظمة تتحكم في النمو الاقتصادي وتحدد وتيرة إيقاعه.

كما اهتم سيميان، خاصة في كتاباته الأخيرة بمسألة التقلبات الاقتصادية (Les fluctuations économiques). وقد زامن اهتمام سيميان هذا الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929)، وهي أزمة سيطرت على الالباب وأصبحت مركز الاهتمام فتساءل المؤرخون عن طبيعتها وعن إمكانية التنبؤ بالأزمات. فكان هذا الوضع سببا في النجاح الذي صادفته أعمال سيميان الذي حاول دراسة ظاهرة معاصرة اعتمادا على استطلاع تاريخي واسع. فأعطى سيميان بذلك للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي طابعه الذي ميزه.

### \* إرنست لابروس وتاريخ الأثمان :

لقد مارس إرنست لابروس تأثيرا كبيرا على الاستريوغرافية الاقتصادية الفرنسية، فهو الذي حدد توجهاتها وخطط برامج أبحاثها بتوجيهه، كأستاذ للتاريخ الاقتصادي في جامعة السوربون، أعمال جيل كامل من المؤرخين الفرنسيين. كان إرنست لابروس عالما في الاقتصاد السياسي قبل أن يصبح أحد أعلام المدرسة التاريخية الحديثة في فرنسا. تأثر كثيرا بفرانسوا سيميان وآرائه حول المنحى الذي يجب أن تسير على منواله الكتابة التاريخية. اهتم في بداية الثلاثينات بدراسة تاريخ الأثمان، وهو التاريخ

الذي سيحدد أهداف ومناهج التاريخ الاقتصادي. فمن خلال مؤلفات لابروس الأساسية (15) تعرف المؤرخون على المفاهيم المستعارة من الاقتصاد السياسي، كما تعرفوا من خلال أبحاثه على إمكانية تطبيق هذه المفاهيم على مرحلة ما قبل المجتمع الصناعي (حركات الأثمان القصيرة والطويلة المدى، الظرفية، الأسلاك، الأزمات) كما تعرف المؤرخون عن طريقه على التقنيات الإحصائية، وعلى كيفية استعمالها لحساب المعدلات واختبار النتائج.

إن النجاح العلمي لأعمال لابروس، خاصة محاولته إبراز كيفية تحكم تقلبات الأثمان في التاريخ الاقتصادي، قد أعطى لتاريخ الأثمان بعد سنة 1945، الدور القيادي داخل التاريخ الاقتصادي، خاصة بالنسبة لتاريخ النظام القديم في فرنسا، حيث فرض هذا التاريخ مشاكله وتأويلاته وتحقيقه على المؤرخين الاقتصاديين.

ولقد اعتمد لابروس لإنجاز عمله على سجلات أثمان الأسواق في عهد النظام القديم (Les murcuriales) كمصدر إحصائي إداري يسمح بإبراز مختلف التقلبات الاقتصادية (الحركات الدورية، الحركات الموسمية، الحركات الطويلة المدى)، وذلك بعد حساب المعدلات ومقارنة تطور أثمان مختلف المنتجات الفلاحية والصناعية ومقارنة مردوديتها بمردودية الأرض والعمل المأجور.

وتاريخ الأثمان هذا عند لابروس مرتبط أشد الارتباط بالتاريخ الاجتماعي. ذلك أنه بعد أن قام بدراسة التقلبات الاقتصادية التي تربط بين الظرفية القصيرة الخاصة بالأزمات، والحركات الطويلة المدى، قام بتخطيط مشروع بحث غايته الأساسية استخراج الدلالة الاجتماعية للظرفيات الاقتصادية بالاعتماد على تحديد المواقع التي تحتلها مختلف الطبقات الاجتماعية في عملية الإنتاج. وهكذا قدم سنة 1955 في مؤتمر عقد في روما

---

Ernest Labrousse: ( 15

- Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIIIe siècle, Paris Dalloz, 1933.
- La crise de l'économie Française à la fin de l'Ancien Régime et au début de la Révolution, Paris, P.U.F, 1944.

اقتراحا لبرنامج بحث حول الطبقة البورجوازية في الفترة الممتدة بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر (1700 - 1850). ويتميز مشروع لابروس عن الطبقة البورجوازية برفض الاعتماد على التعريف القانوني (المراتب) والتعريف الاقتصادي للطبقة (ملكية وسائل الإنتاج، والعقار أوريح المصانع) واقتراح الاعتماد على البحث الميداني القائم على إحصاء وتصنيف وترتيب الفئات الاجتماعية. ومما شجع لابروس على اقتراح هذه الدراسة توفر المصادر الخاصة بالنظام القديم من لوائح أعيان الامبراطورية، ولوائح انتخابية ولوائح الضرائب وسجلات العقار وعقود الزواج ووثائق الميراث (16).

يعود الفضل في احتلال التاريخ الاقتصادي صدارة البحث التاريخي في هذه الفترة إلى إرنست لابروس وأعماله المتعلقة بمسألة الأزمة. ولقد أصبحت هذه الأعمال، التي يحتل فيها تاريخ الأثمان المركز المهيمن، نموذجا يحتذى به المؤرخون في ميادين أخرى. وهكذا استعار المؤرخون مناهج هذا التاريخ الإحصائية لإنجاز بحوث في ميادين الديموغرافية والتجارة والإنتاج الفلاحي والصناعي، وكذلك لإنجاز بحوث في ميادين الظواهر الثقافية والذهنية كالموقف من الموت أو ظاهرة الأمية. كما ورث المؤرخون عن إرنست لابروس شغفه بالتاريخ المستعمل للأرقام وللمجموعات الإحصائية ومناهج التكميم بصفة عامة. وإذا أردنا أن نلخص إفادة إرنست لابروس في ميدان التاريخ نقول إنها تتركز في مسألتين أساسيتين، هما الربط بين التاريخ الاقتصادي والاجتماعي من جهة، واستعمال المناهج التكميمية في الميدان التاريخي من جهة أخرى.

### \* فيرنان بروديل والتاريخ الاقتصادي الجغرافي :

يحتل فيرنان بروديل (1902 - 1985) مكانة مرموقة في ميدان التاريخ عامة وداخل المدرسة التاريخية الحديثة خاصة. شكلت أطروحته عن البحر

---

(16) لم يتم الإتفاق حول مشروع لابروس، حيث وقع خلاف حول الإطار النظري للتحليل، فبينما تشبث لابروس وتلامذته خاصة فرانسوا فوري (François Furet) بالتصنيف المهني، تشبث المعارضون ومن جملتهم بيير فيلار (Pierre Vilar) بالمفاهيم النظرية المستمدة من النظرية الماركسية.

الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني (17) نموذجا لما يجب أن يكون عليه البحث التاريخي ومثالا للأطروحة الجامعية التاريخية، كما فتحت كتاباته المنهجية باب الحوار على مصراعيه مع العلوم الاجتماعية الأخرى، وترجمت أعماله باللموس الكيفية التي يمكن بواسطتها استغلال نتائج هذه العلوم في ميدان البحث التاريخي. ولقد جعل بروديل من مجلة الحوليات ومن الشعبة السادسة داخل المدرسة التطبيقية للدراسات العليا أدوات مؤسسية لنشر أفكار المدرسة التاريخية الحديثة. كما جعل منهما منبرا للتفاعل بين البحث التاريخي والبحث الاجتماعي بمختلف مرافقه (الجغرافية، السوسيولوجيا، الانثروبولوجية، اللسانيات، الاقتصاد... إلخ). اشتهر بروديل بدعوته إلى التاريخ الشامل كما عرف بنظريته عن «الحقبة الطويلة» (La longue durée) أو بالأحرى بنظريته عن الحقب القصيرة والمتوسطة والطويلة المتعلقة بالفرد والمجتمع والطبيعة كمستويات مختلفة لتاريخ الإنسان.

أما في ميدان التاريخ الاقتصادي، فيعتبر عمل بروديل مكملا لعمل لابروس بالرغم من اختلاف اتجاهيهما. إن التاريخ عند بروديل ليس هو التاريخ الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل هو كذلك تاريخ ديموغرافي وثقافي وعسكري وديني... ولقد استطاع بروديل اعتمادا على الجغرافية، أن يقدم تصورا أصيلا لما يمكن أن يكون عليه التاريخ الاقتصادي. فبالرجوع إلى الجغرافية استطاع بروديل توسيع المجال المكاني للبحث التاريخي. إذ عوض الالتزام بالحدود الضيقة للمنطقة والإقليم والدولة أصبح في إمكان المؤرخ دراسة المساحات الاقتصادية الواسعة. ولقد دشن بروديل بكتابه عن البحر المتوسط وعالمه البحث في ميدان التاريخ الاقتصادي الجغرافي معتمدا في ذلك على مصادر رقمية متعلقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة. وهكذا انتقل الاهتمام في التاريخ الاقتصادي من مسألة الأثمان إلى الاهتمام بمسألة المبادلات البحرية، واعتمد المؤرخون في دراستهم هذه على سجلات الموانئ التي كانت تتحكم في التجارة البحرية البعيدة المدى (اشبيلية، لشبونة، ليفون)، ولم تكن هذه الدراسات مقتصرة على البحر الأبيض



المتوسط (بروديل، رومانو) بل شملت كذلك المحيط الأطلسي الإسباني (بيير شوني)(18) والمحيط الأطلسي البرتغالي (فردريك مورو)(19) والمحيط الهندي والهادي (ماغالهايس غودينو)(20).

ولم تقتصر هذه الدراسات على التأريخ للمبادلات المتعلقة بمواد الترف (الحريير والمعادن الثمينة) بل اهتمت كذلك بالمبادلات المتعلقة بالمواد الضرورية كالحبوب والصوف والملح... إلخ. كما أن هذه الدراسات فتحت الباب للتأريخ لأهم المراكز التجارية العالمية مثل (أنفير وأمستردام والبندقية وجنوا وغيرها). كما مكنت من التأريخ للمبادلات النقدية. وبذلك تم الانتقال من الاهتمام بمسألة الأثمان إلى الاهتمام بالمبادلات. وهذا الاهتمام بمسألة المبادلات. يشكل مرحلة أساسية من مراحل التاريخ الاقتصادي وهي مرحلة بدأت حوالي سنة 1950.

أدى التاريخ الجغرافي عند بروديل إلى تطوير البحث في ميدان التاريخ الاقتصادي، إذ أصبح المؤرخون يعترفون بوجود مناطق اقتصادية مستقلة نسبيا داخل الدولة الواحدة. وهذا ما أثبتته بروديل بالنسبة لفرنسا في القرن التاسع عشر حيث بين أن فرنسا لم تكن موحدة اقتصاديا، وأنها كانت عبارة عن مجموعة من المناطق الاقتصادية المستقلة والمنظمة كما لو كانت دولا لكل واحدة نظامها الاقتصادي الخاص بها. وهذا التوجه في البحث دفع المؤرخين إلى إعادة النظر في دراسة تاريخ الرأسمالية من منظور جغرافي فعوض دراسة المراحل التاريخية للرأسمالية تحول الاهتمام إلى دراسة المراحل التاريخية الجغرافية للرأسمالية، أي دراسة التوسع الجغرافي لهذا النظام من منطقة إلى منطقة.

خلاصة القول إن التاريخ الاقتصادي الكلاسيكي في فرنسا، خاصة بين سنة 1945-1960، قد اعتمد في بناء مقوماته على دمج حصيلة علمين أساسيين هما الاقتصاد كما هو الحال عند لابروس المتأثر بسيمييان

---

Chaunu (P): Séville et l'Atlantique (1504-1650)- 8 t - 12vol. (18

Mauro (F): Le Portugal et l'Atlantique au XVIIe Siecle(1570-1670)-Etude économique, (19 Paris1960.

Godinho (M): L'économie de l'empire portugais aux XVIe et XVI siècles. (achevé en 1958) (20 Paris, SEVEPEM, 1969.

والجغرافية التاريخية كما رأينا عند بروديل. وكان حلم المؤرخين الاقتصاديين في هذه الفترة هو النجاح في الجمع بين دروس سيميان الاقتصادي ودروس الجغرافية الاقتصادية عند بروديل محاولين بذلك الوصول إلى الشمولية الاقتصادية.

ومن نتائج تطور البحث التاريخي تحت تأثير هذه العلوم الاجتماعية بروز مفاهيم جديدة في ميدان الكتابة التاريخية كمفاهيم البنية والظرفية والأزمة والنمو، كما كان من نتائج التطور الذي عرفه التاريخ الاقتصادي أن أصبح يحتل صدارة البحث التاريخي كما أصبح فرعاً مهماً في ميدان الكتابة التاريخية، واستمرت هذه الهيمنة إلى حدود سنة 1970.

إلا أن هذا التاريخ الاقتصادي عرف بعض التراجع نتيجة النقد الذي تعرض له من طرف أنصار التاريخ الاقتصادي الكمي L'histoire quantitative والتاريخ الاقتصادي الجديد The new economic history

### \* التاريخ الكمي:

يطلق اسم التاريخ الكمي على الدراسات المنجزة في إطار التوجيه الذي حدده كل من سيمون كوزنيت (Simon Kuznets) وجان ماركزيفسكي (jean Marczewski).

وهو اتجاه في التاريخ الاقتصادي نشأ حوالي سنة 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية داخل الاقتصاد السياسي قبل أن ينتقل إلى أوروبا الغربية في بداية الستينات. وهذا التاريخ الكمي عمل من إنتاج علماء الاقتصاد الذين عملوا على تطبيق المناهج الإحصائية المتطورة خاصة مناهج المحاسبة الوطنية في دراسة التاريخ الاقتصادي. وهكذا قام سيمون كوزنيت وزملاؤه (سنة 1950) في إطار الجمعية العالمية للبحث في الدخل والثروة.

(International Association for Research in Income and wealth)

بإنجاز استطلاع عالمي كان الهدف منه إنجاز جداول إحصائية عن الدخل. وكان الهدف من هذه الجداول التي تغطي فترات لا تقل عن نصف قرن، إعطاء إحصائيات عن مكونات وتطور الدخل القومي. ولقد دفع نجاح

الاستطلاعات الأولى الخاصة بمرحلة 1870-1950 إلى محاولة توسيع الاستطلاع ليغطي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بكاملهما. وفي هذا الإطار تدخل الدراسات التي قام بها دين (P. Dean) وكول (W.A. Cole) (21) بالنسبة للمملكة المتحدة، وأعمال مجموعة البحث التي أشرف عليها جان ماركز فسكي في فرنسا (22) وكذلك أعمال نورت (D. North) في الولايات المتحدة وهوفمان (W.G. Hoffman) في ألمانيا وجير شينكرون (A. Gerschenkron) في الاتحاد السوفياتي. ويذكرنا هذا العمل الجماعي حول الدخل بالعمل الجماعي المنجز سنة 1930 حول الأثمان. ويمكن اعتبار هذا الاستطلاع حول الدخل انطلاقا للتاريخ الكمي وإيدانا بميلاده الرسمي ابتداء من سنة 1960.

برر أصحاب التاريخ الكمي، خاصة كوزنيت وماركز يفسكي، مشروعية تاريخهم الاقتصادي هذا بكونه تجاوزا للنقص الحاصل في ميدان التاريخ الاقتصادي الكلاسيكي. وهو نقص يتجلى حسب ماركز يفسكي في الاستعمال الناقص والخطيء للمناهج الإحصائية، ويرى ماركز يفسكي أن استعمال الإحصائيات من طرف التاريخ الاقتصادي الكلاسيكي لا يكفي لاعتبار هذا التاريخ تاريخا كميا مادام أصحابه لا يشتغلون بواسطة المناهج التكميمية ومادامت نتائجه غير قابلة للصياغة التكميمية:

"Une histoire économique qui utilise les statistiques n'est pas "quantitative" tant que sa démarche de base, c'est-à-dire le choix des faits à retenir ne se fait pas par des méthodes quantitatives, tant que les conclusions auxquelles elle conduit ne se prêtent pas à une expression quantitative intégrale"(23).

إذا كان استعمال المؤرخين الاقتصاديين للنظرية الاقتصادية يمكنهم من إدراك العلاقات الموجودة بين الوقائع، وإذا كان الاستعمال المتزايد للإحصائيات من طرف هؤلاء المؤرخين يعطي لتحليلاتهم صبغة كمية، فإن

Dean (P) et Cole (W.A.): British Economic Growth (1688-1959). Cambridge, 1964. (21)

Marczewski (J): (Sous la direction) avec la collaboration de J.M. Gormezano, T. Markovitch, (22 et 1.

J.C. Toutain: Histoire quantitative de l'économie française, cahiers de I.I.S.E.A. 1961-1969.

Marczewski (Jean): Introduction à l'histoire quantitative, Geneve, Droz, 1965, P.12. (23

هذا الاستعمال حسب مراكز يفسكي استعمال جزئي وخجول لا يحدث تغييرا أساسيا في مناهج المؤرخين الاقتصاديين. ذلك لأن استعمال الإحصائيات بالصورة التي يستعملها بها مؤرخو الاقتصاد غير قادر على سد الثغرات وتعويض النقص في المعطيات الإحصائية التي يعاني منها المؤرخون بالرغم من كونها تزيد من قدرتهم التحليلية للتاريخ الاقتصادي.

ويعرف (ماركز يفسكي) التاريخ الكمي بأنه منهج للتاريخ الاقتصادي يدمج جميع الوقائع المدروسة في نظام الحسابات المترابطة فيما بينها مستخرجا منها نتائج في شكل مجموعات كمية محددة تحديدا كاملا بواسطة معطيات هذا النظام وحده:

"L'histoire quantitative peut donc être définie comme une méthode d'histoire économique qui intègre tous les faits étudiés dans un système de comptes interdépendants et qui en tire des conclusions sous forme d'agréats quantitatifs déterminés, entièrement et uniquement, par des données du système"(24).

واعتمادا على منهج التاريخ الكمي كما رأينا تحديده عند ماركز يفسكي، فإن اللغة المستعملة في هذا الإطار هي لغة خاصة، يشترط فيها أن تكون لغة شاملة (Exhaustive) ومنسجمة (Coherente) ووظيفية (Fonctionnelle) وقابلة للاختزال (Reductible)، تمكن من تعويض التعريفات المتعددة بتعريف واحد يعبر عنها جميعا. إنها لغة الرياضيات والإحصاء. واستعمال هذا المنهج واللجوء إلى هذه اللغة يسمح حسب أصحاب التاريخ الكمي بإنتاج تاريخ اقتصادي موضوعي، كما يسمح بدراسة الأحداث العادية والابتعاد عن الأحداث المشهدية (Spectaculaire). والقيام بالتاريخ الاقتصادي حسب مواصفات أصحاب التاريخ الكمي يتطلب التوفر على معطيات حسابية تغطي مجموع المجال الاقتصادي المدروس (25). وهو بهذا يتطلب نمودجا يقوم بدور النظام المرجعي الذي يستجيب لكل الشروط التي تتطلبها التاريخ الكمي. والنموذج المناسب هنا هو نظام المحاسبة

Ibid. P.15. ( 24

(25) انظر تفاصيل هذه المعطيات في كتاب ماركز يفسكي المذكور سابقا.

الوطنية(26). وهذا النظام هو وحده القادر على توفير المعطيات التي تسمح بوصف الوقائع الاقتصادية في إطار الدولة - الوطن. وفي حالة توفر نظام المحاسبة الوطنية هذا يلجأ أصحاب التاريخ الكمي إلى إضافة أعمدة رقمية من أجل بناء ما سماه بيير فيلار (Pierre Vilar) بالاقتصاد الحسابي الارتدادي (Une économétrie retrospective) و الاقتصاد الحسابي التراجعي (Une économétrie régressive) حسب تعبير بيير شوني (Pierre Chaunu). وهذه تسميات تنم عن رفض المؤرخين اعتبار التاريخ الكمي تاريخا اقتصاديا.

إن التاريخ الكمي الذي حاولنا تحديد ملامحه الأساسية في السطور السابقة مرتبط، على المستوى التقني، بتوفر نظام المحاسبة الوطنية، وهو نظام لا يتوفر إلا بالنسبة لبعض البلدان المصنعة وبالنسبة لبعض المراحل التاريخية القريبة. وهذا يقلص من إمكانيات تطبيق مناهج التاريخ الكمي في كثير من الدول وبالنسبة لكثير من الحقب التي يعمل أصحاب التاريخ الاقتصادي «الكيفي» على دراستها اعتمادا على الطرق التكميمية البسيطة. وبالرغم من نقد ماركزيفسكي لهذا التاريخ الاقتصادي الأخير، فإنه لا ينفي دوره لأن التاريخ الاقتصادي «الكيفي» حسب ماركزيفسكي يقدم خدمات لا غنى عنها للتاريخ الكمي. وفي هذا الإطار فهو ينظر إلى التاريخ

---

26) نظام المحاسبة الوطنية (La comptabilité nationale). أسلوب حسابي يمكن من إعطاء صورة رقمية مبسطة للاقتصاد الوطني.

توجد حاليا عدة أنواع من المحاسبة الوطنية، أهمها النظام السوفياتي ومشتقاته في الدول الاشتراكية، ونظام الأمم المتحدة المسمى بـ S.N.C. (Système Normalisé de comptabilité) = والنظام الفرنسي، ونظام المجموعة الأوربية المعتمد على النظام الفرنسي، ونظام الأمم المتحدة. ونظام المحاسبة الوطنية نظام لا يسجل النشاط الاقتصادي الماضي فحسب، بل يقدم كذلك التوقعات المستقبلية. وبذلك فهو أداة فعالة تساعد الحكومات على تخطيط السياسة الاقتصادية لبلدانها كما أن نظام المحاسبة الوطنية لا يسجل الوضع الاقتصادي في فترة محدودة كما هو الحال في نظام الموازنة، بل يسجل مختلف التطورات التي طرأت على الوضع الاقتصادي أثناء مدة تنفيذ المخطط أو بالنسبة للسنة المالية. فهو يسجل حركة المد والجزر التي يتعرض لها النظام الاقتصادي. ويضم نظام المحاسبة الوطنية الأبواب التالية: الانتاج القومي، مجمل الانتاج القومي حسب أسعار السوق، صافي الناتج القومي حسب أسعار السوق، صافي الناتج القومي حسب كلفة العوامل، الدخل القومي، صافي الدخل القومي بعد صرف الضرائب المباشرة، مجمل المصروف القومي، صافي المصروف القومي.

الاقتصادي عند بيير شوني أي تاريخ المجموعات المنسجمة والمنظمة (L'histoire serielle) على أنه المرحلة الأولى التي يبدأ بها التاريخ الكمي:

"L'histoire serielle dont parle M. Chaunu constitue en vérité la première étape de l'histoire quantitative. Celle-ci se sert à la fois de series chronologiques verticales qui représentent l'évolution d'une même catégorie de phénomène dans le temps, et de comptes horizontaux qui analysent les structures formées par les phénomènes appartenant à une même période. L'histoire quantitative peut donc être comparée à une grille à trois dimensions dont l'histoire sérielle construit les colonnes et dont la comptabilité nationale aménage les étages. L'histoire sérielle est la condition préalable et indispensable de l'histoire quantitative. Mais l'histoire sérielle, sans la synthèse horizontale fournie par l'histoire quantitative n'est qu'un gros oeuvre inachevé"(27).

لقد استطاع الفريق الذي يشرف عليه ما ركز يفسكي أن يجمع وينظم الأدوات الضرورية لكتابة تاريخ كمي للاقتصاد الفرنسي من سنة 1700 إلى سنة 1958. وكان غرضه من جمع هذه المعطيات هو كتابة تاريخ مقارن لظاهرة الإقلاع الاقتصادي (Take off) في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إلا أن رد فعل المؤرخين إزاء عمل ماركزيفسكي وزملائه اتسم بالبرودة، كما أن بعض المؤرخين انتقدوا المنهج المستعمل من طرف أصحاب التاريخ الكمي المعتمد على نظام المحاسبة الوطنية بحجة أن هذا النظام لا يتوفر إلا في بعض الدول الصناعية، وحتى في حالة توفره في هذه الدول فإن إمكانيات استعماله لا تتعدى القرن التاسع عشر الذي عرف قيام الدولة - الوطن كما نعرفها اليوم. ونتيجة لذلك فهم يرون أن تطبيق نظام المحاسبة الوطنية على ما قبل القرن الثامن عشر عمل غير مشروع باعتبار أن الحدود السياسية آنذاك لم تكن تطابق الحدود الاقتصادية بالإضافة إلى كون الحدود السياسية كانت تتغير باستمرار كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا وفرنسا.

هذه الثغرات في منهج أصحاب التاريخ الكمي هي التي دفعت بيير شوني إلى اقتراح مفهوم المحاسبة المجالية (La comptabilité spacie) عوض مفهوم المحاسبة الوطنية لدراسة اقتصاد المحيط الأطلسي في الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر. ومن جملة الانتقادات التي يوجهها بيير شوني إلى الاقتصاديين المشتغلين بالتاريخ الاقتصادي

(27) ماركزيفسكي: نفس المرجع ص. 48

اعتمادهم على التقدير (évaluation) لسد الفراغ الموجود في بعض خانات جدول المحاسبة الوطنية عوض الاعتماد على معطيات أكيدة تتطلب الصبر والأناة لجمعها.

وهذا الخلاف بين المؤرخين المهتمين بالتاريخ الاقتصادي والاقتصاديين المشتغلين بنفس التاريخ هو اختلاف في التكوين وفي العقليات. فبينما لا يثق المؤرخون المحترفون إلا بمناهج التوثيق الموروثة عن مناهج الصناعة التاريخية كما حددتها المدرسة الوضعية، يلجأ الاقتصاديون المهتمون بالتاريخ الاقتصادي إلى مناهج العلوم الرياضية والإحصائية المعتمدة على تقنيات العينة والمناهج الافتراضية الاستنباطية التي تغني عن المسح الشامل والتي تقبل بوجود هامش للخطأ يمكن ضبطه بدقة. وهذا ما لا يقبله المؤرخون الذين يفضلون التحري الدقيق والمتأنى وإن كان يتطلب وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً غايتهم في ذلك الوصول إلى دقة أكبر وإن كانت قد لا تغير من نتائج البحث في شيء.

هذا وإن كان المؤرخون يعترفون بصلاحيّة مناهج التاريخ الكمي لدراسة القرن التاسع عشر، فإنهم ينفون إمكانية صلاحيتها لدراسة فترات سابقة للقرن التاسع عشر ويستشهدون على ذلك بكون سيمون كوزنييه، وهو الأب الروحي للتاريخ الكمي، لم يعد قط إلى ما قبل سنة 1869 في دراسته لتاريخ الولايات المتحدة الاقتصادي، وهي منطقة محظوظة من حيث توفرها على المصادر الكمية.

### \* التاريخ الاقتصادي الجديد :

يمثل اتجاه التاريخ الاقتصادي الجديد (The New Economic History) المدرسة الأمريكية في ميدان التاريخ الاقتصادي. وهو اتجاه بدأ في التبلور ابتداء من سنة 1950 ثم أصبح يسيطر على البحث في ميدان التاريخ الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 1960. ففي هذه المرحلة بدأ يشتغل بالتاريخ الاقتصادي طلبة تكونوا أصلاً في علم الاقتصاد، وأراد هؤلاء القادمون الجدد البحث في التاريخ الاقتصادي عن قوانين مماثلة للقوانين الطبيعية، فبدأوا في إعادة كتابة التاريخ الاقتصادي متخلين عن

تأويلات المؤرخين السابقة وعن الأطر والمناهج الكلاسيكية معتمدين على المعطيات الجديدة التي توصلوا إليها بواسطة استعمال المناهج والتقنيات الإحصائية الحديثة بالإضافة إلى الأنظمة الرياضية المعقدة والإعلاميات. وبالطبع لم يفهم المؤرخون الاقتصاديون الكلاسيكيون الأمريكيون لا أهمية هذا العمل ولا نجاعته، فوقع الصراع بين الاتجاهين، وهو صراع حول احتلال مراكز القوة داخل الجامعات والمراكز العلمية انتهى بانتصار أصحاب التاريخ الاقتصادي الجديد، وبتحول ميزان القوى داخل المهنة لصالحهم. ولتوضيح تغير ميزان القوى بين الجانبين داخل المؤسسة العلمية الأمريكية، نسوق هنا حدثا بالرغم من بساطته فهو ذو دلالة كبرى بالنسبة للتاريخ الاقتصادي الجديد وصراعه ضد التاريخ الاقتصادي الكلاسيكي في الولايات المتحدة الأمريكية. في سنة 1950 امتنعت مجلة الاقتصاد التاريخي (The journal of Economic History)، وهي أهم مجلة أمريكية متخصصة في التاريخ الاقتصادي، عن نشر مقال لـ لانس دافيس (Lance Davis) بحجة أنه مقال مبالغ في استعمال مناهج الاقتصاد والرياضيات. ولقد جعل أصحاب التاريخ الاقتصادي الجديد من هذه القضية محور صراعهم ضد إدارة المجلة، وبالتالي ضد اتجاه المؤرخين الاقتصاديين الكلاسيكيين. ولقد انتهى الصراع بين الطرفين بفوز أنصار التاريخ الاقتصادي الجديد، وتجلّى ذلك في تنحية إدارة المجلة وتعويضها بإدارة جديدة سنة 1960. وابتداء من هذا التاريخ استطاعت هذه المدرسة أن تنتشر بسرعة في أغلب المراكز العلمية والجامعات الأمريكية. إلا أن هذا النجاح بقي محصورا في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ولم يصل صداه إلا بشكل باهت وفي فترة متأخرة إلى دول أوروبا (28).

إن هذا التاريخ الاقتصادي الجديد هو أساسا تاريخ للنمو (Histoire de la croissance) وأهم مسألة اهتم بها أصحاب هذا الاتجاه هي مسألة الإقلاع الاقتصادي (The take off). واهتمام أصحاب التاريخ الاقتصادي الجديد بمسألة النمو مرتبط أشد الارتباط

(28) انظر: Heffer (Jean) et Andreano (Ralph): La nouvelle histoire économique, Paris, ed Gallimard, 1977.



بإشكاليات فترة الستينات، كما أنه زامن اكتشاف ظاهرة العالم الثالث وما رافقها من نقاش حول قضية التخلف وشروط الخروج منه. وفي هذا الإطار يأتي تأثير أعمال منظري التاريخ الاقتصادي الجديد بنظريات رستو (W.W.Rostow) وخاصة بنظريته في مراحل النمو الاقتصادي (29) وهي نظرية عرفت نجاحا كبيرا في فترة الستينات قبل أن يظهر زيف أطروحاتها فيما بعد على يد أصحاب نظرية التبعية.

هذا فيما يخص الموضوع المسيطر في أبحاث مدرسة التاريخ الاقتصادي الجديد، أما فيما يتعلق بالمناهج المستعملة من طرفهم فأقل ما يقال عنها هو أنها مناهج مخالفة كل الاختلاف للمناهج التي اعتاد عليها المؤرخون. ذلك أن منظري التاريخ الاقتصادي الجديد، تحت تأثير النظرية الاقتصادية والمناهج السوسيولوجية والأنظمة الرياضية والإعلامية، قاموا بالتبني المطلق لأدوات العلوم الرياضية والمناهج الإحصائية الافتراضية الاستنباطية (Les méthodes hypothético-déductives) بالإضافة إلى استعمال اللغة والصياغة الرياضيتين (30) كما قاموا بتطبيق بعض المفاهيم المستعارة من ميدان العلوم الحقة على التاريخ الاقتصادي (صياغة الفرضيات، اختبار الفرضيات، قياس الاحتمالات، قياس العلاقات المتبادلة، قياس التبعية، قياس السببية). والطريقة التي يتبعها مؤرخوا الاقتصاد الجدد تقوم على الصياغة الرياضية لفرضيات حول التاريخ الاقتصادي ثم العودة إلى الماضي للتأكد من صحة هذه الفرضيات دون اللجوء إلى المصادر التاريخية الكلاسيكية. وأحسن مثال على هذا الاتجاه وعلى استعمال الطريقة الافتراضية الاستنباطية في دراسة تاريخ أمريكا الاقتصادي هو دراسة كل من روبرت فوجل (Robert W. Fogel) وستانلي إنجرمان (Stanley Engerman) حول

(29) انظر: Rostow (w.w): Les étapes de la croissance économique, Paris, Seuil, 1963, (1960) Traduit de l'américain par M.J du Rouret.

(30) يقول: J.R.T. Hughes في هذا الصدد:

"Les nouveaux historiens économiques parlent le langage, non plus de leurs aînés, mais de la "nouvelle" ou la "neo-ancienne" économie politique. Leur idéal de l'histoire économique est un croisement de Koopmans et de Kuznets", in la nouvelle histoire économique, P 157.

مردودية العمل العبودي في الولايات المتحدة الأمريكية (31)، وهو عمل تعرض للنقد اللاذع من طرف المؤرخين.

وهكذا قام مؤرخو التاريخ الاقتصادي الجديد بإعادة النظر في النظريات السائدة حول طبيعة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية معتمدين في ذلك على المناهج الإحصائية المعقدة وعلى أنظمة الافتراض الصورية، فتساءلوا عن دور نظام الرق ودور السكك الحديدية والاستثمار والشغل في تاريخ النمو هذا.

من الخطأ الاعتقاد أن استعمال مناهج التكميم هو الذي يميز مدرسة التاريخ الاقتصادي الجديد عن غيرها من مدارس التاريخ الاقتصادي، ذلك لأن استعمال التكميم أصبح متدوالا ومقبولا اليوم من طرف جميع المؤرخين. كما أن التاريخ الاقتصادي في مجمله لا يمكنه أن يستغني عن التحليل الإحصائي. إن جدة التاريخ الاقتصادي الجديد لا تكمن كذلك في المواضيع التي يدرسها وهي غالبا نفس المواضيع التي يهتم بدراستها أصحاب التاريخ الاقتصادي الكلاسيكي. إن أصالة مدرسة التاريخ الاقتصادي الجديد تكمن في المناهج التي يستعملها وخاصة في لجوئه إلى استعمال الأنظمة والنماذج الرياضية:

"La nouvelle histoire économique est la science qui s'assigne pour tâche l'étude des faits économiques passés, à la lumière de modèles explicites testés selon les critères rigoureux de l'économétrie. Sa nouveauté réside non dans les sujets qu'elle aborde, qui sont souvent les mêmes que ceux de la "vieille" histoire économique traditionnelle, mais dans les méthodes qu'elle utilise"(32).

وتحتل قضية استعمال النظريات مركزا أساسيا في منهج مؤرخي التاريخ الاقتصادي الجديد، كما أنها مسألة اشتد فيها الخلاف داخل التاريخ الاقتصادي بين المؤرخين ذوي التكوين التاريخي الكلاسيكي

(31) Fogel (R.W) et Engerman (S.L). Time on the Cross (2 vol) Boston, 1974

من أعلام هذا الاتجاه كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية نجد Jeffrey G. Williamson و Douglass C. North. وفي خارج الولايات المتحدة فإننا نجد كلا من G.R.Hawke و G.N. Von Tunzelman من زلندا الجديدة. أما في أوروبا الغربية وخاصة في فرنسا فلا نجد ممثلين مشهورين لهذا الاتجاه لان التكوين العلمي للمؤرخين الفرنسيين لم يكن يسمح لهم باستخدام هذه النظرية ولا حتى بفهمها.

(32) Jean.Heffer المرجع المذكور، ص 9.

والمؤرخين المكونين أصلا في إطار الاقتصاد السياسي كما هو الحال بالنسبة لمؤسسي التاريخ الاقتصادي الجديد. فبينما يعترض الأولون على استعمال النظرية في التاريخ الاقتصادي يقول الآخرون بضرورتها. والمقصود بالنظرية هنا مجموع الفرضيات والقوانين التي تقوم عليها نظرية اقتصادية كالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية مثلا. فالمؤرخون الكلاسيكيون يشككون في نجاعة النظريات ويفضلون الرجوع إلى الوقائع مباشرة. بينما يعترض المؤرخون الاقتصاديون الجدد على هذا الموقف محتجين بأن المؤرخين الكلاسيكيين أنفسهم، ولو عن غير وعي، يستعملون النظريات في كل أبحاثهم عندما يلجأون إلى استخدام بعض المفاهيم الغامضة والعامية. ويظهر هنا مدى تأثير منظري التاريخ الاقتصادي الجديد بعالم الاجتماع والاقتصاد الألماني ويرنر سومبار (Werner Sombart) (1863-1941) الذي يشرط وجود التاريخ بوجود النظرية:

"Pas de théorie, pas d'histoire! la théorie est la condition préalable de toute histoire scientifique"(33).

وتجب الإشارة هنا إلى أن النظرية الاقتصادية السائدة عند مؤرخي الاقتصاد الجديد هي النظرية الاقتصادية الليبرالية. وترجع سيطرة هذه النظرية إلى تحفظ المؤرخين الماركسيين من التاريخ الاقتصادي الجديد، بل هناك من المؤرخين الماركسيين من يرفض حتى إعطاء صفة تاريخ لهذا الاتجاه:

"J'ai dit à l'occasion et je maintiens fermement que les soi-disant "histoires quantitatives" ne sont que des économétries rétrospectives, et que je refuse à la "New economic history" le nom de cliométrie"(34).

ومن مميزات التاريخ الاقتصادي الجديد الأخرى، استعمال النماذج أو الأنظمة الرياضية سواء في شكلها الأكثر تعقيدا أو في صورتها البسيطة

(33) نص ورد عند (Jean.Heffer) في نفس المرجع، ص 12.

(34) بيير فيلار

- Pierre Vilar; "Histoire marxiste, histoire en construction" in faire de l'histoire; (t1). Paris. Gallimard, 1974. P. 181.

كالمعادلات التي تربط بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة:

"L'emploi des modèles est la marque originale de la nouvelle histoire économique. Par modèle, j'entends un ensemble de relations logiques formalisées explicites entre des variables. Le modèle le plus simple se traduit par une équation unique qui explique une variable endogène... par plusieurs variables exogènes" (35).

وإذا أردنا أن نلخص ما يميز التاريخ الاقتصادي الجديد فيمكن أن نجل ذلك في خمسة عناصر أساسية هي:

أ - إعطاء مكانة مركزية للنظرية الاقتصادية في التاريخ الاقتصادي.

ب - الاستعمال الدقيق والصريح للنماذج أو الأنظمة الرياضية.

ج - استعمال جميع تقنيات الاقتصاد الحسابي الرياضي.

د - الخضوع الصارم لقواعد المنهجية العلمية (المقصود منهجية العلوم الحقة).

هـ - اللجوء أحيانا إلى الشرط الوهمي (Le conditionnel irréal) (36). واستعمال هذا المبدأ من طرف كل من فوجل وإنجرمان أثار زوبعة من الانتقادات وسط المؤرخين خاصة الفرنسيين منهم. وبالرغم من تأكيد نظري التاريخ الاقتصادي الجديد أمثال (R. T. Hughes) (37) و(R. Fogel) (38).

(35) Jean Heffer، المرجع المذكور، ص، 36.

(36) المصطلح المستعمل في اللغة الانجليزية هو مصطلح Conterfactual أو Contrary to fact condition والمقصود بهذا المبدأ هو إعادة كتابة التاريخ مع افتراض عدم وقوع احداث وقعت فعلا، أي إعادة كتابة التاريخ بصيغة لو لم يقع كذا (...) وهي صيغة استعملها مؤرخوا الاقتصاد الجديد في أمريكا لتفسير دورا لسكك الحديدية ونظام الرق في تطور الولايات المتحدة الامريكية وذلك بافتراض عدم وجود نظام الرق والسكك الحديدية لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية ستعرف نفس التطور أم لا.

(37) "Rien dans la nouvelle histoire économique n'est sur le plan méthodologique un substitut à la maîtrise des techniques traditionnelles" in Jean Heffer et al. P.11.

(38) "Les cliométriciens idéaux sont des historiens traditionnels qui se distinguent des autres non parce qu'ils ont abandonné les anciennes Techniques, mais parce qu'ils y ont apporté des adjonctions".

نفس المرجع، ص 11.

و(J. Heffer) (39) على ضرورة إتقان مؤرخي التاريخ الاقتصادي الجديد للمناهج التاريخية الكلاسيكية إضافة إلى المناهج الحديثة، فإن المؤرخين الاقتصاديين الكلاسيكيين يرفضون اعتبار التاريخ الاقتصادي الجديد تاريخاً. فهذا بيير شوني: (Pierre Chaunu) يتساءل عن مشروعية اعتبار التاريخ الاقتصادي الجديد تاريخاً:

"Comment ne pas voir combien cette prétendu histoire est à peine de l'histoire?" (40).

فالتاريخ الاقتصادي الجديد ليس حسب بيير شوني سوى الفرع الأمريكي للتاريخ الاقتصادي الكمي، وأن سيمون كوزنيت هو الأب الروحي والنموذج عند مؤرخي التاريخ الاقتصادي الجديد، وعمل هؤلاء لا يتعدى إطار تاريخ الماضي الأمريكي القريب، وهو تاريخ محظوظ لأنه يتوفر على المصادر الإحصائية الضرورية وهي في غالبيتها إحصائيات جاهزة لا يقوم مؤرخو التاريخ الاقتصادي الجديد سوى بتطبيق المناهج الإحصائية والرياضية الأكثر تعقيداً عليها. وهذه المناهج بدورها مناهج جاهزة لا يقوم مؤرخو التاريخ الاقتصادي الجديد، سوى باستعارتها من ميدان الاقتصاد الحسابي (L'économétrie). بالإضافة إلى هذه الانتقادات فإن بيير شوني يأخذ على اتجاه التاريخ الاقتصادي الجديد خلفياته الفلسفية. فهذه المدرسة في نظره تعامل الإنسان على أنه كائن اقتصادي (Homo oeconomicus) يمكن التنبؤ بسلوكه، دون تردد، كسلوك يسعى دائماً إلى الربح، أي النظر إلى الإنسان ككائن دون جسد ولا جنس ولا عاطفة ولا روح،

"Il existe beaucoup de mauvais travaux historiques de nouvelle histoire économique, parce que (39) leurs auteurs ne se sont pas donné la peine d'étudier la pratique du métier d'historien et ont oublié que la racine des problèmes de la connaissance historique se place au niveau des documents de la critique et de l'érudition... Mais ce n'est pas parce que le nouvel historien doit être versé dans la critique externe et interne du document qu'on peut en conclure que les nouvelles techniques consolident les anciennes et ne constituent pas une menace pour elle ou, qu'on peut saluer les historiens traditionnels comme des pionniers de la science ultime, car l'histoire économique le montre, nombre de techniques, au cours du temps, sont frappées d'obsolescence et doivent céder la place à d'autres qui représentent un progrès, la nouvelle histoire économique est un progrès par rapport à l'histoire économique traditionnelle".

نفس المرجع: ص 12-13.

Pierre Chaunu: Histoire quantitative, histoire serielle. Cahiers des annales, Paris, ed Armand Colin, 1978. P. 147.

إنسان متيقظ باستمرار وعلى علم بكل ما يجري حوله؛ إنسان آلي باختصار:

"Le dernier point me paraît être celui de l'énormité des présupposées philosophiques implicites. L'homo oeconomicus de la New Economic History me paraît, à de rares exceptions près, peut-être, parfaitement rodé. Non seulement sa réaction au seul profit est parfaite, immédiate, sans hésitations, sans conflit, sans latence, un homme robot, tel qu'on en rêvait dans les cours d'économie politique à l'époque de Jean Baptiste Say, sans corps, sans sexe, sans affectivité, sans racine, sans esprit, sans âme. Toujours conscient, bien informé, prêt à réagir au seul profit comme une mécanique vaucanson"(41).

هذا وإن كان بيير شوني يرفض التاريخ الاقتصادي الجديد ويدافع عن التاريخ الاقتصادي الكلاسيكي، فإنه يرى كذلك أن هذا الأخير يجب أن يتطور وأن يتلاءم مع إشكاليات وطرق البحث المعاصرة. وهذا ما يسعى إليه تاريخ المجموعات المنسجمة والمنظمة الذي يقترحه والذي يطلق عليه اسم L'histoire serielle.

### \* تاريخ المجموعات المنسجمة والمنظمة :

إن الاتجاه التاريخي المعروف اليوم بـ: (L'histoire serielle) والذي نطلق عليه هنا اسم تاريخ المجموعات الإحصائية المنسجمة والمنظمة، امتداد للتاريخ الاقتصادي الكلاسيكي. فهو عبارة عن مقارنة تاريخية تقوم ببناء المجموعات الإحصائية المنسجمة التي تتكرر في فترات منتظمة على امتداد فترة زمنية طويلة (42). وأول ميدان طبقت فيه هذه المقاربة هو ميدان التاريخ الاقتصادي الكلاسيكي. لذا فإن رواده الأولين هم فرانسوا سيميان وإرنست لابروس اللذين اهتما بتفسير الأزمة الظرفية القصيرة المدة بربطها بالحركات الطويلة المدة من خلال دراسة مشكلة الأثمان. ولقد شكلت لوائح أسعار الأسواق الرسمية المصدر الأساسي لإنجاز هذه الدراسة بالنسبة لنظام فرنسا القديم. واعتمادا على تتبع حركة الأسعار هذه، خلال الأسبوع والشهر والسنة، تمكن المؤرخون من رسم منحني حركة انخفاض

41) بيير شوني: نفس المرجع، ص 148.

42) انظر روجي شارتتي:

- "L'histoire serielle" in Jacques Le Goff, Roger chartier et Jacques Revel (sous la direction). La nouvelle histoire (les encyclopédies du savoir modernes) C. E. P. L. 1978. P. 508.

بيير شوني، المرجع السابق.

وارتفاع الأثمان سواء بالنسبة للحقبة القصيرة أو الطويلة. وبعد الأثمان اهتم مؤرخو المجموعات المنسجمة بالمبادلات والإنتاج الفلاحي مستعملين نفس المنهج القاضي بتحويل المعطيات إلى مجموعات منسجمة ومنتظمة (Les series) تتخذ شكل بيانات متشابهة ومتكررة بانتظام. بعد هذه البداية لتاريخ المجموعات الإحصائية المنسجمة في الميدان الاقتصادي انتقل الاهتمام إلى ميدان التاريخ الديموغرافي والاجتماعي ابتداء من سنة 1950 في دراسات اعتمدت على وثائق الكنائس المتعلقة بالتعميد والزواج والحد حيث تم بناء المنحنيات التي تغطي مدة طويلة كمؤشر على التطور الديموغرافي. كما أن الرجوع إلى الوثائق القضائية المشتملة على معلومات سهلة التنظيم في مجموعات منسجمة مثل ثروات الأشخاص عند الوفاة، مكن مؤرخي المجموعات الإحصائية المنسجمة من تتبع تطور المجتمع وضبط نوعية المستفيدين أو الخاسرين في السلسل الاقتصادي.

إن هذين الاتجاهين، أي التاريخ الديموغرافي، مع موفري (J. Meuvret) وهنري (L. Henry) وجوبيرت (P. Goubert) والتاريخ الاجتماعي مع لابروس والمؤرخين المتأثرين به، هما اللذان سيطرا على الاستغرافية الفرنسية خلال العشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وابتداء من سنة 1960 بدأ مؤرخو المجموعات الإحصائية المنسجمة والمنتظمة يهتمون بميادين لم يهتم بها المؤرخون في السابق كالميدانين الثقافي والذهني اللذين أخضعا لنفس المناهج التي طبقت في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي. وفي هذه الميادين الجديدة كذلك قام المؤرخون بالبحث عن المصادر ذات التمثيلية الاجتماعية من جهة، والتي تغطي مرحلة طويلة من جهة أخرى، كما قاموا بجمع المعطيات القابلة للانتظام في مجموعات منسجمة. إن تاريخ المجموعات المنسجمة والمنتظمة لا يهتم بالحدث المنفرد ولا بالظاهرة الوحيدة المنعزلة ولا بالحدث الفريد سواء تعلق الأمر بشخص أو بحدث سياسي أو اقتصادي أو ثقافي. إنه يهتم بالعنصر المتكرر المندمج في مجموعة منسجمة قابلة للدراسة الرياضية الخاصة بالمجموعات والتي يمكن ربطها بالمجموعات المنسجمة المتداولة في ميدان العلوم الاجتماعية:

"Une histoire qui s'intéresse moins au fait individuel (fait politique, bien sur, mais tout aussi bien culturel ou économique) qu'à l'élément répété partout intégrable dans une série

homogène susceptible de porter ensuite les procédés mathématiques classiques d'analyse des séries, susceptible, surtout d'être raccordée aux séries, qu'utilisent couramment les autres sciences de l'homme. C'est là vraisemblablement, que gît la caractéristique essentielle de cette histoire serielle"(43).

ومنذ سنة 1960 إلى اليوم، لم يتوقف تاريخ المجموعات الإحصائية المنسجمة عن اقتحام الميادين الجديدة، إلى حد أنه لم يبق معه ميدان ما خارج هذا التاريخ. فقد أصبح هذا التاريخ شاملا يضم كل الميادين التاريخية المستعملة لطرق التكميم والإحصاء:

"L'histoire serielle englobe toutes les histoires quantitatives, mais elle les dépasse, elle est, presque par définition, l'histoire de demain, partie à la conquête du troisième niveau. Tâtonant aux limites des systèmes de civilisations"(44).

والمقصود بالمستوى الثالث، في نص بيير شوني أعلاه، ميدان الثقافة والذهنيات والعواطف والسيكولوجية الجماعية. وباختصار يمكن القول بأن موضوع تاريخ المجموعات الإحصائية المنسجمة اليوم هو الحضارة بكل مكوناتها. وما يجمع هذا التاريخ بالتاريخ الاقتصادي الكلاسيكي هو اللجوء إلى نفس المناهج التكميمية والإحصائية. فهما موحدان في المنهج، ولكنهما يختلفان في الموضوع. فبينما يقتصر التاريخ الاقتصادي على دراسة الظاهرة الاقتصادية يقوم مؤرخو المجموعات الإحصائية المنسجمة بدراسة جميع الظواهر مستعملين نفس مناهج التاريخ الاقتصادي. وكما أن لكل نمط من أنماط الكتابة التاريخية أب رוחي فإن بيير شوني يجعل من ألفونس ديبون (Alphonse Dupront). الأب الروحي لتاريخ المستوى الثالث :

"Alphonse Dupront est un peu le Kuznets de l'histoire quantitative au troisième niveau"(45).

هذا وإن كان ميدان الذهنيات والعواطف ميدانا قد سبق المؤرخون القدماء إلى دراسته، فإن هذا الميدان عرف في السنوات الأخيرة تحولا جذريا. ويتجلى هذا التحول في توسيع ميدان الدراسة، وفي إخضاع هذه الميادين إلى المناهج التكميمية لدراسة المجموعات المنسجمة المستقاة من حقل التاريخ الكمي، وهي مناهج التحليل الرياضي للمجموعات. وهكذا أنجزت أبحاث

43) بيير شوني، المرجع السابق، ص 11.

44) بيير شوني، نفس المرجع ص 148.

45) نفس المرجع، ص 149.



عديدة قامت بتطبيق مناهج التكميم في دراسة مضمون الحضارة. ومن الأمثلة البارزة على نجاح هذه المحاولة نذكر الأبحاث الأصيلة التي أنجزها كل من فرانسوا فوري (François Furet) (46) وهنري مارتان (Henri Martin) (47) وروبرت إستفال (Robert Estival) (48). وهي أبحاث انصبّت على دراسة مضمون الحضارة الكتابية من خلال التركيز على حجم الكتب المطبوعة. ولقد فتحت هذه الأبحاث المجال أمام الدراسات التكميمية لبنية الحضارة ومضمون الذهنيات. ومن الدراسات الرائدة في هذا الميدان دراسة فرانسو لوبرن (François Lebrun) (49) ودراسة ميشيل فوفل (Michel Vovelle) (50) حول موقف الإنسان من الموت، وهي دراسة تناولت بالتحليل الكمي خمسة آلاف وصية من أصل خمسين ألف وصية جمعها الباحث. وهذه الدراسات جميعها تذهب بعيدا في استعمال مناهج التكميم واستغلال إمكانيات الحاسوب في دراسة مواضيعها المتعددة (الموت، الحياة الجنسية، القراءة.... إلخ). وهذه المواضيع كما نرى هي مواضيع غير اقتصادية، إلا أن دراستها تتم بواسطة مناهج التاريخ الاقتصادي. فالتاريخ الاقتصادي كما يقول بيير شوني ليس موضوعا بعينه بل موقفا فكريا:

"L'histoire économique aujourd'hui moins qu'un objet est d'abord un état d'esprit, un ensemble de méthodes, une approche" (51).

وهكذا فالتاريخ الكمي اليوم، وهو تاريخ المجموعات الإحصائية المنسجمة، تاريخ موضوعه الحضارة بكل مكوناتها ومناهجه هي مناهج

46 - Livre et société dans la France du XVIIIe siècle, Paris, la hay, Mouton (2 t) 1968 (T I), 1970 (T,II).

47 - Livre, pouvoir et société à Paris aux XVIIe siècle. (1598-1701) Genève, Droz, 1969.

48 - Le dépôt légal sous l'ancien régime de 1537 à 1791, Paris, Marcel Riviere, 1961.

- La statistique bibliographique de la France sous la monarchie aux XVIIIe siècle, Paris - La Hay, Mouton, 1965.

49 - Les hommes et la mort en Angou aux XVII et XVIIIe siècle. Essais de démographie et de psychologie historique, Paris La Hay, Mouton, 1971.

50 - Pitié baroque et dechristianisation - Attitudes provençales devant la mort au siècle des lumieres, Paris Plon, 1972.

(51) المرجع السابق، ص 148.

التكميم الرياضي الإحصائي. ويستند مؤرخو التاريخ الكمي هذا على علوم لم تستقد في الماضي من المناهج التكميمية، كالانطربولوجية الثقافية والاثنولوجية والسيكولوجية الاجتماعية، بالإضافة إلى العلوم الاجتماعية الأخرى خاصة السوسولوجية والديموغرافية. ويوظف المؤرخ هذه العلوم جميعها لفهم مشاكل العصر الحاضر، وهي مشاكل حضارية في الأساس حسب رأي بيير شوني. فإذا كانت كل أنواع التاريخ الكمي التي استعرضناها سابقا استجابات لمشاكل عصرها، فإن تاريخ المجموعات الإحصائية المنسجمة هو كذلك حسب رأي شوني استجابة - وإن كانت متأخرة - للمشاكل التي تطرحها الحضارة اليوم:

"L'histoire serielle au troisième degré répond, avec un inévitable retard, aux angoisses d'une crise d'une mutation, qui n'affecte pas seulement les rapports des secteurs géographiques moteurs du développement avec le tiers monde, comme il y a quinze ans, mais les équilibres même de civilisation des secteurs mutants. L'inévitable décalage chronologique explique les latences, le temps qu'il faut pour que la perception confuse d'un malaise aboutisse à cette volonté pratique de compréhension, par la longue durée que nécessitent, en histoire serielle la constitution et le traitement mathématique des sciences" (52).

إن استعراضنا لمدارس التاريخ الاقتصادي وتعرفنا على أهم أعلامه يوضح أن النفوذ داخل هذا التخصص يتقاسمه اتجاهان أساسيان يتمييزان بالمناهج المستعملة من طرف كل واحد منهما أكثر مما يتمييزان بالموضوعات التي يدرسانها، وهذان الاتجاهان هما:

أولاً: اتجاه التاريخ الاقتصادي المنتج من طرف المؤرخين: وهو اتجاه يمثل كل من التاريخ الاقتصادي «الكلاسيكي»، و«تاريخ المجموعات الإحصائية المنسجمة والمنظمة» (L'histoire serielle).

وهما اتجاهان ينتميان إلى المدرسة التاريخية الحديثة في فرنسا. ويمكن اعتبار الثاني منهما استمراراً للاتجاه الأول، وتطويراً له. واتجاه المؤرخين هذا في التاريخ الاقتصادي يمتاز بالحرص على اتباع قواعد المنهج التاريخي مع الاستعانة بالتقنيات والمناهج الإحصائية دون اللجوء إلى الأنظمة الرياضية المعقدة. ويمكن اعتبار سنة 1930/1929 سنة الميلاد الرسمي لهذا النوع من التاريخ الاقتصادي، وهو ميلاد تزامن مع الأزمة الاقتصادية

(52) بيير شوني، المرجع السابق، ص 119-120.

الكبرى. وقد شكل موضوع الأثمان الموضوع الأساسي في هذا التاريخ الاقتصادي ابتداء من سنة 1930 إلى حدود سنة 1950 حيث سيجته اهتمام المؤرخين الاقتصاديين إلى موضوع المبادلات. ومع اشتغال المؤرخين الاقتصاديين بمسألة الأثمان وقع التحول الأساسي الذي عرفه التاريخ الاقتصادي والذي تجلّى في تطبيق المفاهيم والمناهج المستعارة من ميدان الاقتصاد السياسي على دراسة الماضي، وكذلك في تبني واستعمال تقنيات الإحصاء الدقيقة والتي مكنت مع بساطتها من قياس التقلبات القصيرة والطويلة المدة قياساً رياضياً كما مكنت من تمثيل هذه التقلبات تمثيلاً بيانياً. واشتغال المؤرخين الاقتصاديين بمسألة الأثمان في هذه الفترة هو في الواقع استمرار للدراسات التي عرفت نهايتها القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في نفس الموضوع وفي بلدان أوربية عدة (53) حيث احتلت مسألة الأثمان مكاناً متميزاً داخل الوثائق التي نشرت في نهاية القرن التاسع عشر. أما في سنة 1929 فقد قامت اللجنة الدولية للاستطلاع حول تاريخ الأثمان التي تأسست بمبادرة من اللورد بيفريدج (Lord Beveridge) بتحديد الأهداف والأسس العلمية للقيام باستطلاع منظم دام عشرين سنة، ومكن من توفير معطيات منسجمة حول الأثمان تغطي فترات طويلة وتشمل مجموع أوروبا. وهو عمل شامل وشاق قام بإنجازه (Lord Beveridge) في إنجلترا (54) و (E. J. Hamilton) في إسبانيا (55) و (H. Hauser) (56)

(53) في إنجلترا:

- Thorold (Rogers). A history of agriculture and prices in England from the year after the oxford. Parliament to the commencement of the continental war. (1793), oxford, 1866-1902. 7 vol.

\* في ألمانيا:

- Wiebe (G): Zur Geschichte der Preiservolution des XVI und XVII Jahr Hunderts, Leipzig, 1895.

\* في فرنسا:

- Vicomte (d'Avenel): Histoire économique de la propriété des salaires, des denrées et de tous les prix en général depuis 1200 jusmu'à l'an 1800, Paris, 1894-1926 7 vol.
- Zolla (D): "Les variations du revenu et du prix des terres en France aux XVII et XVIIIe siècles". Annales de l'école libre des sciences politiques, Paris, 1893-1894.

- Prices and wages in England from the Twelfth to the Nineteenth Century (Londres, 1939). (54)

American Treasure and the price revolution in Spain (1507-1650) (Cambridge, Mass, 1934). (55)

Recherches et documents sur l'histoire des prix en France, 1500-1800. (Paris, Picard, 1936). (56)

و (E. Labrousse) (57) في فرنسا و (G. Parenti) (58) في إيطاليا و (N. W. Posthu-) (mu) (59) في هولندا، و (M. Elsas) (60) في ألمانيا و (A. G. Mankov) (61) في روسيا.... إلخ.

وفي نفس الفترة قام الاقتصاديون، تحت تأثير الأزمة، ببناء نظريات لتفسير التقلبات الاقتصادية. وقد لعب فوانسوا سيمان كما رأينا دورا مهما في هذا الميدان. كما كان للنجاح الذي صادفته أعمال إرنست لابروس الذي قام بنشر أفكار ونظريات سيميان وسط المؤرخين، الدور الأساسي في جعل التاريخ الاقتصادي وخاصة منه تاريخ الأثمان، يلعب دورا طلائعيا في الاستريوغرافية الاقتصادية، خاصة الفرنسية منها، إلى حدود سنة 1950 حيث بدأ الميل إلى دراسة موضوع المبادلات.

ولقد تحول اهتمام مؤرخي الاقتصاد من موضوع الأثمان إلى موضوع المبادلات بعد توفر مصادر جديدة تحتوي على معطيات حسابية تتعلق بميادين التجارة والمواد المتبادلة بين البلدان. وهكذا بدأ المؤرخون في دراسة موضوع المبادلات البحرية الطويلة المسافة بفضل سجلات موانئ المدن التي كانت تتحكم في التجارة البحرية، كما توجه اهتمام المؤرخين إلى المواد المتاجر فيها خاصة، الصوف والحبوب، بالإضافة إلى دراسة المجال الذي تمت فيه هذه التجارة وهو المجال البحري. وفي هذا الإطار اندرجت أعمال فيرنان بروديل عن البحر الأبيض المتوسط وعالمه، وأعمال بيير شوني عن المحيط الأطلسي الخاضع لنفوذ إسبانيا، وأعمال فردريك مورو عن المحيط الأطلسي الخاضع للنفوذ البرتغالي، وأعمال ماغالايس غودينو عن المحيط الهادي والهندي.

ثانيا: اتجاه التاريخ الاقتصادي المكتوب من طرف علماء الاقتصاد الملحقين بميدان التاريخ، ويمثله «التاريخ الكمي» و«التاريخ الاقتصادي

---

Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIIIe siècle. (Paris, Dalloz, (57 1933).

Perzzi et Mercato del grano a sienna (1546-1765) (Florence, 1942). (58

Inquiry into the history of Prices in Holland (Ledge 1945-1965). (59

"Price Data from Munich 1500-1700" (Economic Journal, supplément, III, 1934-1937). (60

Le mouvement des prix dans l'Etat russe du XVIe siècle (Paris, S.E.P.E.N., 1957). (61

الجديد»، وهو اتجاه تاريخي حديث تحمل مشعله المدرسة الأمريكية، ويتميز مؤرخو هذا الاتجاه بعقلية مخالفة لعقلية المؤرخين «الكلاسيكيين» إذ يثقون ثقة عمياء في المناهج الإحصائية والرياضية وقدرتها على سد الفراغ الذي لا تستطيع الوثائق التاريخية ملأه وذلك باعتماد المناهج الافتراضية الاستنباطية وتقنيات العينة. إلا أن الإعجاب المبالغ فيه بهذه النظريات أدى إلى انتشار الدراسات الموهلة في الصورة التي أساءت إلى هذا الاتجاه أكثر مما خدمته.

وفي الوقت الذي سيطر فيه موضوع الأثمان والمبادلات على اهتمام مؤرخي الاتجاه الأول، نجد مؤرخي الاتجاه الثاني يهتمون بصفة خاصة بمسألة النمو (La croissance) والتنمية (Le développement) وهذان الموضوعان كما نعلم، موضوعان اقتصاديان استعملتا لتفسير التفاوت في النمو بين البلدان والمجتمعات والأقاليم. ولقد عمل المؤرخون المهتمون بهذا الموضوع على معرفة أسباب هذا التفاوت وجذوره التاريخية بغية الوصول إلى نظريات واستراتيجيات تمكن البلدان المتخلفة والجهات المتأخرة من اللحاق بالبلدان النامية والمناطق المتقدمة. وتأثرت محاولات مؤرخي الاقتصاد هذه بنظرية روستو (Rostow) الخطية لمراحل النمو (62) وهي نظرية لقيت نجاحا كبيرا كما كان لها صدى عميق لا في أوساط الباحثين فقط بل حتى بالنسبة للحكومات والمنظمات المهتمة بموضوع التخلف والتنمية في فترة الستينيات. إلا أن أعمال جوندرفرانك (André Gunder Frank) (63) ومجموعة الأبحاث حول أمريكا اللاتينية (C. E. P. A. L) وجهت انتقادات لاذعة وصارمة لنظرية روستو هذه موضحة هشاشة هذا التفسير ومناقضته للحقائق التاريخية لا فيما يتعلق بأسباب التخلف التاريخية وجذور النظام الاقتصادي الرأسمالي ولا فيما يتعلق بالنمو، وذلك من خلال الدراسة المعمقة لبعض النماذج العالمية خاصة في أمريكا اللاتينية.

(62) انظر روستو المرجع المذكور سابقا.

(63) انظر بصفة خاصة: Capitalisme est sous développement en Amérique latine, Paris F.Maspero, 1968.